

المبادرة النيابية الخاصة بقطاع الطاقة

الإنجازات و التطلعات

تقديم النائب وفاء بني مصطفى

مؤتمر برلمان المناخ المنعقد في البحر الميت 7- 9 نوفمبر 2014

نبذة عن المبادرة و الطاقة

مبادرة اطلقها مجموعة من النواب الاردنيين انطلاقا من حرصهم على ضرورة توفير الطاقة اللازمة للتنمية الشاملة المستدامة بأقل كلفة ممكنة وبأفضل المواصفات من خلال تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج المناسبة و بالتعاون مع لجنة الطاقة النيابية و الشراكة مع الحكومة ممثلة بوزارة الطاقة و الهيئات العامة المختصة

تسعى المبادرة بشكل اساسي الى دعم :

- تطوير واستغلال مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة بافضل صورة.
- ترشيد استهلاك الطاقة في كافة القطاعات وتحسين كفاءتها .
- تحرير أسواق الطاقة.
- تهيئة الفرص للقطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في مشاريع البنى التحتية لقطاع الطاقة للنهوض بمستوى الخدمات وبذات الوقت لدعم الاقتصاد الوطني .

المحاور الرئيسية لقطاع الطاقة في الاردن

النفط والمشتقات النفطية

الغاز الطبيعي

الصخر الزيتي

الطاقة المتجددة

مبررات مراجعة سياسات قطاع الطاقة

- افتقار الاردن إلى مصادر محلية للطاقة التقليدية (الأحفورية) وحصوله عليها عبر الاستيراد بشكل اساسي .
- تزايد معدّلات الطلب على الطاقة الأوّليّة باستمرار مثل (النفط، الغاز الطبيعي، والكهرباء المستوردة) نتيجة استقبال الاردن لموجات اللجوء السوري .
- زيادة الأعباء المالية على الاقتصاد والناج المحلي الإجمالي بسبب الاستيراد المتزايد ، الامر الذي يؤثر على مستوى معيشة المواطن .
- تأثير الاوضاع السياسية في المنطقة وفي الدول المجاورة على عملية الإمداد المتواصل بالطاقة واهمها استمرار تفجير خط الغاز المصري .

حقائق وارقام

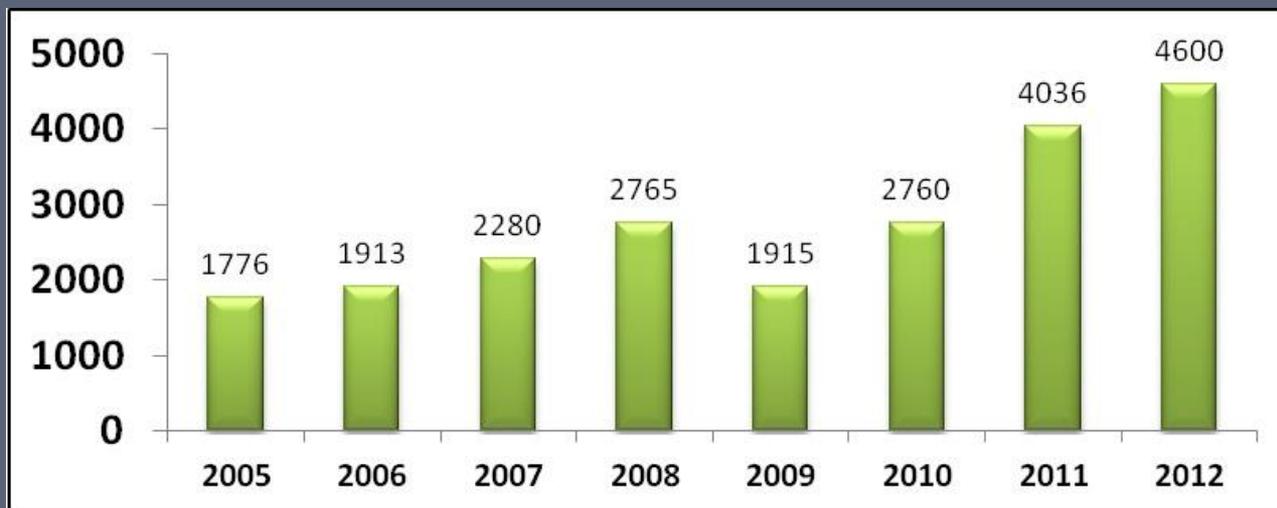
منذ عام 2011 تددت إمدادات الأردن من الطاقة من الدول المجاورة وبخاصة الغاز الطبيعي ، مما أدى إلى اضطرار الأردن لاستبدال الغاز الطبيعي بالديزل والوقود الثقيل لغايات توليد الكهرباء ، وبالتالي ازدادت كلف توليد الكهرباء وسعر بيعها لشركة الكهرباء الوطنية بواقع 1.3 مليار دينار .

الجدول رقم (1)

الكلفة الإجمالية لشراء الكهرباء على شركة الكهرباء الوطنية
(دينار أردني)

السنة	كمية الكهرباء المولدة (جيجاواط / ساعة)	الكلفة الإجمالية (دينار أردني)	معدل بيع الكيلو واط الواحد لشركة الكهرباء الوطنية (فلس)
2009	13.848	551.980.232	39.858
2010	14.562	766.285.413	25.56
2011	15.477	1.737.817.017	112.244
2012	16.470	2.062.218.096	125.211

وقد انعكس ذلك على فاتورة الطاقة المستوردة في الأردن ، والتي شهدت تصاعداً ملموساً ومقلقاً ، إذ ارتفعت بمقدار مرتين ونصف المرة خلال الفترة (2009-2012) ، فبعد أن كانت تبلغ 1915 مليون دينار في العام 2009 ، أصبحت 4600 مليون دينار في العام 2012، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه .



اللجان التابعة للمبادرة النيابية الخاصة بقطاع الطاقة

لجنة انبوب
النفط
العراقي

تقسيم
المبادرة
النيابية للطاقة

لجنة مصفاة
البتروول
الاردنية

لجنة الخطة
الاعلامية

لجنة الطاقة
المتجددة

خلاصة السياسات الإصلاحية المنجزة

⦿ أولاً: الإسراع في إصدار القوانين والتعليمات اللازمة لإصلاح القطاع النفطي

- وضع مشروع قانون الطاقة والمعادن وتضمينه فصلاً ينظم القطاع النفطي .
- تطوير التعليمات الخاصة بتنظيم العمل في مستودعات ووكالات توزيع الغاز .

⦿ ثانياً: نشاط التكرير في مصفاة البترول الاردنية

- تمكين شركة مصفاة البترول من استكمال إجراءات توسعة المصفاة وتحديثها بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية .
- إعداد رخص لنشاطات شركة مصفاة البترول الأردنية في التكرير .
- توفير السيولة اللازمة لشركة مصفاة البترول الأردنية وشركات التسويق النفطية ثمناً للنفط الخام و/ أو المشتقات النفطية الموردة لقطاع الكهرباء.
- وضع أسس واضحة لمعالجة ديون المصفاة على القطاعين العام والخاص .

ثالثاً: أسعار المشتقات النفطية

- الالتزام بتحرير سوق المشتقات النفطية .
- ضرورة قيام الحكومة بتحديد السقف الأعلى لسعر المشتقات النفطية كل شهر، لتتنافس شركات التسويق في ما بينها على الخدمة و/ أو على السعر.
- توحيد الضرائب على المشتقات النفطية وتبسيطها .

رابعاً: تخزين المشتقات النفطية ومناولتها

- فتح المجال لترخيص شركات تسويق جديدة لاستيراد المشتقات النفطية وتسويقها .
- العمل على انشاء خزانات من اجل تخزين كمية من النفط تكفي لمدة لا تقل عن 75 يوم .
- استكمال تنفيذ مشروع تأهيل رصيف النفط الحالي في العقبة ومن خلال شركة تطوير العقبة ، لزيادة طاقة مناولته للنفط الخام ومشتقاته إلى حوالي 14 ألف طن يومياً، بدلاً من 8 آلاف طن يومياً .
- استكمال الإجراءات المتعلقة بتنفيذ المشروع الخاص ببناء خط أنابيب لتصدير النفط العراقي الخام عبر ميناء العقبة اعتباراً من عام 2018 .

السياسات والتوصيات الخاصة بإصلاح قطاع الغاز الطبيعي

- قيام شركة تطوير العقبة بالتعاون مع وزارة الطاقة ، بالإسراع في استكمال تنفيذ مشروع بناء رصيف للغاز الطبيعي المسال ، ومن المتوقع تشغيل المشروع في الربع الأول من العام 2015.

- تسريع الإجراءات المتخذة لاستيراد الغاز الطبيعي الجاف والمسال من أي جهة و/ أو مصدر.

- دعم شركة البترول الوطنية لتمكينها من الاستمرار في تطوير حقل الريشة الغازي لإنتاج 50 مليون قدم مكعب يومياً كحدّ أدنى.

- قيام الحكومة ممثلةً بوزارة الطاقة والثروة المعدنية وبالتعاون مع شركة البترول الوطنية ، بإعادة العمل على استقطاب شريك استراتيجي لشركة البترول الوطنية ، لتطوير حقل الريشة الغازي.

السياسات والتوصيات الخاصة بإصلاح قطاع الطاقة المتجددة

أولاً: مراجعة استراتيجية الطاقة

- زيادة حصة الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية لتصل إلى 20 % مع نهاية العام 2020 ، وزيادة استخدامها في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- اتباع سياسات لتشجيع القطاع الخاص (شاملاً القطاع المنزلي) في الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة .

ثانياً: إنشاء هيئة للطاقة المتجددة

- الإسراع في إنشاء هيئة للطاقة المتجددة ، تعنى بتنفيذ جميع السياسات والتوصيات الخاصة بالطاقة المتجددة ورفدها بكوادر كافية ومؤهلة لتنفيذ تلك المشاريع .

● ثالثاً : استكمال الأطر القانونية والتنظيمية والتشريعية في مجال الطاقة المتجددة

- وجوب استكمال التشريعات والتعليمات المتعلقة باستغلال الطاقة المتجددة لتتضمن ما يلي:

- رفع الحد الأعلى المسموح به للمستهلكين في القطاعات الصناعي والزراعي والمنزلي .
- دراسة رفع الحد الأعلى من الطاقة المتجددة المسموح به على شبكات التوزيع لتتجاوز نسبة (1 % و 1.5 %)
- تسريع البت في معاملات شبك أنظمة الطاقة المتجددة على شبكات التوزيع وخلال أسبوعين.

- قيام دائرة الجمارك بإصدار كودات للجداول المرفقة بنظام إعفاءات الأجهزة والمعدات الموفرة للطاقة .

- قيام مؤسسة المواصفات والمقاييس بإعادة النظر في المواصفات القياسية لأجهزة الطاقة المتجددة التي يتم استيرادها ، لرفع سوية هذه الأجهزة وجودتها .

- ترخيص الشركات العاملة في مجال تركيب أنظمة الطاقة المتجددة وتأهيلها من قبل الجهات المختصة .

⦿ رابعا : استغلال الطاقة الحيوية لإنتاج الطاقة

- التواصل مع وزارة الطاقة بشأن ملف تحويل النفايات إلى طاقة ، و تأهيل الشركات التي تقدمت بإبداء الاهتمام بمشاريع استغلال الطاقة الحيوية لإنتاج الطاقة (وعددتها 32 شركة) ، وتزويد الشركات التي تمت الموافقة عليها باتفاقيات (MOU) ليتسنى لها تقديم عروض فنية ومالية ، والسعي لتمويل مشاريعها .
- قيام أمانة عمّان الكبرى ووزارة الشؤون البلدية بالتعاون مع البلديات المعنية ، بتحديد مكبات النفايات التي يمكن استغلالها من قبل المستثمرين لتوليد الطاقة ، وتحديد كميات النفايات التي يمكن استخدامها لهذه الغاية.
- قيام وزارة الطاقة بالتعاون مع شركة الكهرباء الوطنية ، بإعداد اتفاقيات شراء الطاقة لتوقيعها مع المستثمرين من أجل استخدام النفايات لتوليد الكهرباء .
- مراجعة القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة والتي تنظم إدارة النفايات الصلبة بجميع مراحلها من فرز وجمع ونقل وتخزين ودفن ومعالجة وتدوير وتحويلها الى طاقة والتخلص النهائي منها وتحديد جهه واحدة تناط بها تنظيم هذه المهام بالتعاون مع الجهات الرسمية والمعنية الأخرى .

◉ خامسا : تحفيز المواطنين والقطاعات الاقتصادية على تركيب الطاقة المتجددة واستخدامها

- توظيف جميع وسائل الإعلام للوصول إلى المواطنين ، من خلال حملة توعية إعلامية لتشجيعهم على امتلاك أنظمة الطاقة المتجددة وتوليد كل ما يستهلكونه من كهرباء منها.
- رفع الحد الأعلى المسموح به لاستطاعة أنظمة الطاقة المتجددة المسموح بتركيبها .
- تسهيل عملية شبك أنظمة الطاقة المتجددة على شبكات شركات التوزيع .
- تسهيل الحصول على قروض بفوائد منخفضة ومدة سداد ميسرة، وإمكانية تقسيط أثمان أنظمة الطاقة المتجددة باستخدام فاتورة الكهرباء .

سادسا : اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لزيادة نسبة انتشار السخانات الشمسية في الأردن

- السعي لزيادة زيادة انتشار استخدام السخانات الشمسية إلى 22 % في العام 2020 .
- مراجعة النظام رقم (73) من قانون الطاقة المتجددة ، لتوسيع انتشار السخانات الشمسية وحفز أكبر عدد من المستهلكين لتركيبها ، وذلك عن طريق :
 - . إجراء دراسة شاملة لكيفية توسيع قاعدة المستهلكين المشمولين بالنظام .
 - . تعديل النظام وفقاً لنتائج الدراسة.
 - . إصدار دليل تصميم وتصنيع وتركيب وتشغيل لنماذج معتمدة ذات كفاءة.
 - . تدريب فنيين ومهندسين للقيام بعمليات المتابعة والتفتيش .
- السماح لشركات توزيع الكهرباء بشراء وبيع السخانات الشمسية ، واستخدام الفواتير لتسديد أثمانها .
- تسهيل الحصول على قروض ميسرة لتمويل تركيب السخانات الشمسية للمواطنين .

السياسات والتوصيات الخاصة بترشيد استهلاك الطاقة

⦿ اولاً : الإسراع في تنفيذ مشاريع كفاءة استخدام الطاقة في المؤسسات والمباني الحكومية

- وضع خطة شاملة لترشيد الطاقة في المباني الحكومية و خفض اسطول المركبات الحكومية و تفعيل الرقابة عليها .
- استبدال إنارة موفرة للطاقة بإنارة الشوارع التوهجية ، وذلك عبر استخدام وسائل الطاقة المتجددة ، وأن يتم وضع عاكسات طرق تساعد على تخفيض الاستهلاك .
- نشر الوعي لدى جميع الموظفين الحكوميين عبر حملات توعية حول الطرق المثلى لكفاءة وترشيد استخدام الطاقة .

⦿ ثانيا : ترشيد الطاقة في محطات ضخ المياه

- دراسة وضع الكفاءة الكهربائية لمضخات ومحطات التنقية والتحلية التابعة لوزارة المياه ، وتحديد الأولويات لاستبدال أخرى بها ، أو زيادة كفاءتها .
- استخدام مصادر طاقة متجددة مربوطة مباشرة بمضخات المياه ، لتخفيف استهلاك الكهرباء من الشبكة الكهربائية.
- إعادة النظر في نظام توزيع المياه ، للاستفادة بأكبر قدر ممكن من الجاذبية الأرضية في مجال نقل المياه وتوزيعها.
- نشر الوعي بين المواطنين الذين يستخدمون مضخات المياه لضخ المياه من الخزانات الأرضية واستبدالها بخزانات تركيب على أسطح المنازل ، للاستفادة من الجاذبية الأرضية في توصيل المياه داخل المنازل وبذلك ترشيد الاستهلاك وتقليل كلفة فاتورة الكهرباء

المقترحات في مجال الاستثمار

● اولاً : في تسهيل الاجراءات امام المستثمرين في قطاع الطاقة المتجددة

- توفير جميع المعلومات والتقارير الفنية التي قد يحتاجها المستثمر في مجال الطاقة المتجددة من تشريعات وتعليمات عديدة لمختلف الوزارات والمؤسسات المعنية ، و إتاحة هذه المعلومات مجاناً، و ان يتم الوصول لهذه المعلومات عن طريق الموقع الالكتروني للوزارة ((On-line Data Room))

- انشاء نافذة استثمارية موحدة لجميع مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة ، و تأهيل المسؤولين عن هذه النافذة ، و اعتماد نماذج موحدة وواضحة لجميع المستثمرين لاستخراج رخص لهذه المشاريع بدون اي تأخير أو أعاقه كما هو حاصل حالياً .

- يجب ان تتوقف وزارة الطاقة والثروة المعدنية فوراً عن محاولة منافسة القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة و بدلاً من ذلك تحويل امكانتها المالية للقيام بما هو مذكور اعلاه .

● ثانياً : المناطق المقترحة للإستثمار (المناطق التسويقية)

- حوض الأزرق ، المساحة 9665 كم2

حالياً يتم إعداد الرزم التسويقية لطرح عطاء دولي للإستكشاف البترولي التقليدي وغير التقليدي في منطقة الأزرق بعد تخلي شركة شل عن الإستثمار في المنطقة في أيلول من العام 2013.

- غرب الصفاوي ، المساحة 7414 كم2

تقوم سلطة المصادر الطبيعية حالياً بالتسويق المباشر لهذه المنطقة للشركات البترولية المهمة بعد استنفاد مدة الانتظار الخاصة بطرح عطاء دولي جديد لهذه المنطقة ، حيث انه لم تتقدم اية شركة في العطاء الدولي السابق.

- السرحان ، المساحة 9986 كم2

أيضاً حالياً يتم إعداد الرزم التسويقية لطرح عطاء دولي للإستكشاف البترولي التقليدي وغير التقليدي في منطقة السرحان بعد تخلي شركة شل عن الإستثمار في المنطقة في ايلول من هذا العام 2013.

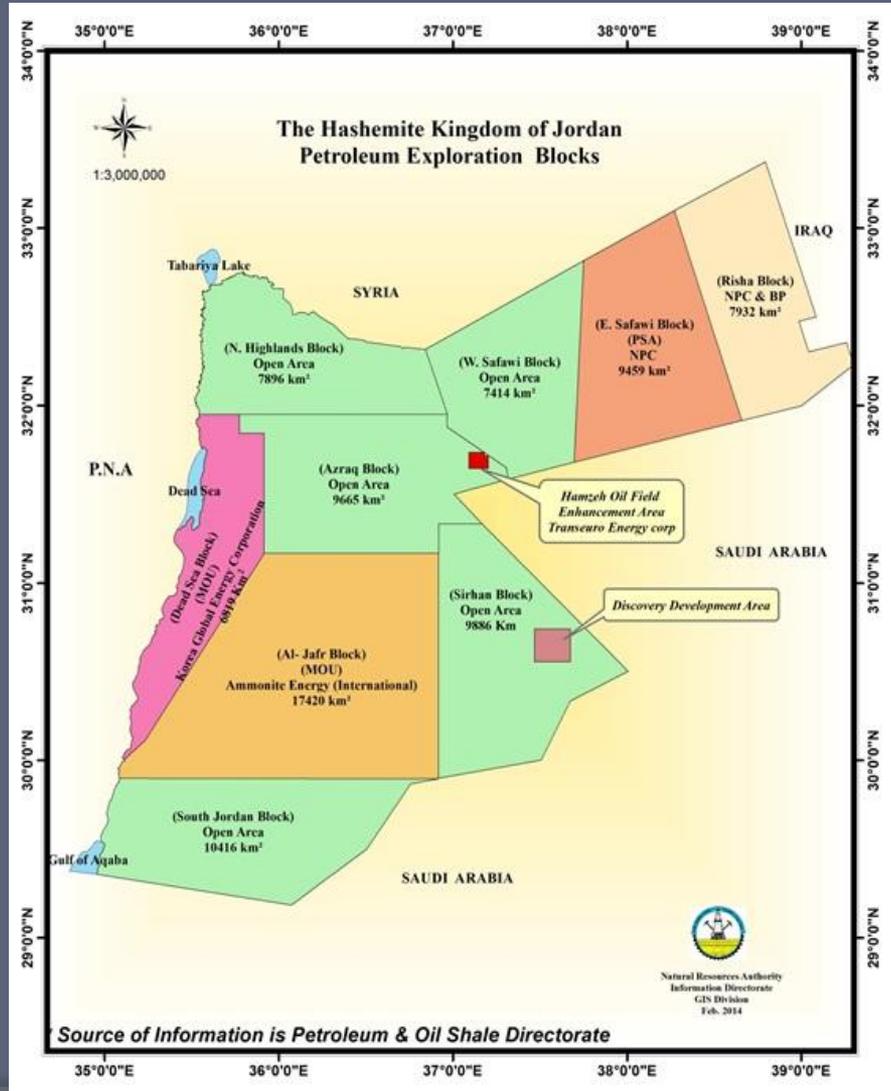
- المرتفعات الشمالية ، المساحة 7896 كم2

تقوم سلطة المصادر الطبيعية حالياً بالتسويق المباشر لهذه المنطقة عن طريق طرح عطاء دولي لاستقطاب الشركات البترولية المهمة . بعد ان ارسلت شركة ثيسن بتروليوم (Thyssen Petroleum) كتاب اعتذار بتاريخ 28/8/2013, تبدي عدم رغبتها في الدخول باتفاقية مشاركة بالإنتاج.

- جنوب الاردن , المساحة 10416 كم2

تقوم سلطة المصادر الطبيعية حالياً بالتسويق المباشر لهذه المنطقة للشركات البترولية المهمة بعد استنفاد مدة الانتظار الخاصة بطرح عطاء دولي سابق حيث لم تتقدم اية شركة للعطاء, حالياً تعتمد سلطة المصادر الطبيعية على طرح عطاء دولي للشركات ذات الخبرة الفنية لعمل دراسات جيوفيزيائية وجيولوجية متخصصة بكلفة مالية مقدارها مليوني دينار وتجهيز رزمة تسويقية بغية إعادة طرح عطاء دولي مرة أخرى لاستقطاب الشركات البترولية.

خارطة توضح المناطق استثمار الطاقة في الاردن



شكرا لحسن استماعكم